بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين وبعد فلما انتهت بنا صناعة مع اصحابنا الذين
لهم دربة لتحقيق المعاني العاصية والمباني القاصية بلغهم الله ما يقتضيه همتهم العالية الى مسئلة الكحل من
الكافية اردت ان اكتب لهم رسالة تشمل على ابراز مشكلاتها وكشف القناع عن محذراتها رجاء ان لا يسوغني
في صلاح دعائهم في الاوقات المرجوة للاجابة الدعوات فشرعت فيه واجمعت ما يتعلق بهذه المسئلة من فوائد
شريفة ومباحث دقيقة حاكما فيها واضفت اليه ما سنح لخاطري الفاتر من التقرير والتحرير مستمدا من
المجد الجليل والمعين الجليل انه المبدئ لكل عبد بتسهيل الصعبات عليه سبحانه يفتح في فتح عويصات مضايقها
ويشرح معضلات دقايقها انه ولي المعونة والتوفيق قوله ولا يعمل في مظهر لا يعمل اسم التفضيل في الفاعل
والمفعول به الا عند تحقق الشرايط التي سنذكرها لان كل ما عمل عمل الفعل لا بد ان يكون له فعل بمعناه كاسم الفاعل
وغيره ولما لم يكن لافعل التفضيل فعل بمعناه في الزيادة لم يعمل اما عند وجود الشرايط فانما يعمل ويكون بمعنى
الفعل كما سنذكره ان شاء الله تعالى قال ما ذكره متعقب باسم الفاعل الذي للمبالغة اذ ليس له فعل بمعناه
في المبالغة وبالصفة المشبهة ايضا اذ لا فعل لها بمعناه في الثبوت اجيب عن الاول بانه محمول على اسم الفاعل الذي ليس
للمبالغة بخلاف افعل التفضيل فانه ليس في قسم يعمل في الظاهر على غيره في العمل وعن الثاني بانها وان لم يكن
لها فعل بمعناها لكنها مشابهة لاسم الفاعل في انها يثنى ويجمع ويؤنث ويذكر فحملت عليه بخلاف افعل التفضيل
لانه ليس جاريا على الفعل ولا اثر فيها يجاري على الفعل اذ لم يشبه اسم الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتانيث
في قولك زيد افضل من عمرو وهما افضل وكما ان الافعال التي تعمل ليس اصل وهو ليس بفعل ولا
مشابها بالذي يجري على الفعل من المشتقات العاملة حتى يعمل فالظاهر كالصفة المشبهة فانها وان لم تجر على الفعل
لكنها تشبه بما يجري على الفعل كما مر ذكره واذا ثبت ان ما هو الاصل لا يعمل فالظاهر ان لا يعمل غيره اولى واحرى
وانما قلنا ان المستعمل ليس اصل لانهم اجروا افعل التفضيل مجرى فعل التعجب تقريبا في المعنى ولذا شرط فيه
ما شرط في باب التعجب فلم يبن منه فعل التعجب وما استعمل منه فافعل التفضيل ليس بواقع فعل التعجب الذي هو الاصل فلم يعمل لانه فرع
الا ما ليس بم

بخلاف

الا فرار بخلاف غيره لانتفائه فيه ولا شكر ان ما وافق اصله في اكثر احكامه اصل بالنسبة الى ما خالفه فيه
قوله المظهر اشارة الى ان علة المضمر لا يتوقف على تحقق الشرائط وكذا لا يتوقف عليه غير الفاعل والمفعول
من الظرف وامثاله وغيرها اذ زيادة الفعل انما تدل على احدث كافية في الفرق فيها قوله الا ان كان كما
يجب لاجعل افعل التفضيل في الفاعل والمفعول به الظاهرين الا اذا تحقق الشروط وهي ان يكون افعل التفضيل
صفة لشيء من حيث اللفظ وهي ان يصح سبك فعل منه يسند الى ضمير ما سبك له افعل التفضيل او ما يناسبه
الاول اي باعتبار ما اجري عليه حكم التفضيل من حيث اللفظ على نفسه باعتبار غير الاول يكون السبك لاجله
باعتبار المعاملين ويكون حكم التفضيل في سياق النفي هذا تقريبا بالنص وتوضيحه انما يكون كلية فتقوله
قوله باعتبار الاول خال من الضمير المستكن في مفضل وقوله على نفسه متعلق بمفضل وقوله باعتبار غيره حال
من الجرور راجع نفي هو بواسطة اولى وتقرير الكلام فضل السيء حالكونه مصاحبا وملابسا اعتبار الاول
على نفسه حالكونه مصاحبا وملابسا اعتبار اخر اقول وقوله منفيا حال من الضمير المستكن في كان شاملا ما ذكر الله
ما اريت رجلا احسن في عين كل منه في عين زيد فاحسن في المثال جار على الجار من حيث اللفظ لانه
صفة لكنه ما هو احسن من حيث المعنى هو سببه وهو الكمل وانه مفضل باعتبار انه في عين الرجل على
باعتبار انه في عين زيد وهو معنى قوله في عين زيد حال من المجرور من اي كائنا في عين زيد وقوله ما هو
مفضل لفظا مفضل عليه معنى والمفضل لفظا مفضل معنى فان قلت الكمل ليس سببا للرجل اجيب بان المراد
بالسبب هو اللغوي وهو ما جعل سببا فان الكمل سبب لحسن عين الرجل او بان المراد بالمستعار في الآية
التفضيل باعتبار الحقيقة للعين لا للكمل فانه يكون العين سببا للكمل في التفضيل والكمل سببا فانقلت ان
في الحقيقة للعين لانثا والكمل الواحد بالاحسنية وغيرها فيعين انما يكون مبتدأ وث العين بها وان المفضل
والمفضل عليه فيها ذكرناه وان كانا واحدا من حيث اللفظ الا انهما في الحقيقة عدد نيكر الاعتبارين مفضل
والآخر مفضل عليه كما قلنا زيدا ما احسن حسنه فاعرفه للراد بتفضيل حسن قيام زيد فعوده وفي هذا
دليل على ان التحقيق ان انه من حيث الحقيقة تفضيل الشيء على غيره فالاعتبار فيما كان فيه عين الرجل وعين
زيد مفضلا من حيث الحقيقة فان قلت هذا مخالف لما قلت اولا من انه من سبب ذكر الشيء حيث جعلته هنا
سببا للعين لا للرجل وانما جعلته اولا سببا للرجل حيث شافهه بقوله ما رايت رجلا احسن
اليه الشرنبلالي زيدا فيفضل عمرو وهو سبب الرجل اجيب بان التفضيل في الحقيقة لما كان لعين الرجل جوز

يجوز ان يكون للرجل ايضا بطريق المجاز واذا ثبت ان التفضيل يكون للرجل كان له عينية بمعنى ان يقال
الرجل سبب الكحل والتفضيل كما يقال عينه سبب فيها الذي يفيده تنكيرا لمسبب فانه يحتمل ان يكون
مسببا يطرأ العين خلوا فان الوهم انه سبب لاحدها فافهم قوله لانه بعض حسن اشتمل على اسم التفضيل
ذا الظاهر عند وجود الشرائط بوجهين احدهما ان عند وجود ما صار بمعنى الفعل الذي اشتق هو منه فعلى الاول
وانا صاريعناه عند تحقق لان قولنا مارايت رجلا احسن في عينها الكحل منه في عين زيد مع قولنا مارايت
رجلا احسن في عينه الكحل حسنة في عين زيد سيان معنى وحكما وجاز اعتبار معنى انه كان صدور التركيب اليا ولاجله
التركيب الكحل وعلى الثاني التساوي بين الشيئين في الصدور اذ يجوز كونه كذلك من احدهما بمعنى الاول وقلنا
ان الثاني يستلزم حكما لان معنى المثال الاول نفي مساواة حسن كحل عين الرجل حسن كحل عين زيد
لان النفي يتوجه الى ما اريد اثباته ولما كان المراد من الموجبة اثبات المباينة بين حسن كحل عين الرجل وبين حسن
كحل عين زيد كان المراد بالنفي نفي المماثلة ولا كلام في ان حسن كحل عين الرجل ليس بمماثل حسن كحل عين زيد لان
تمثيل الشيء بالشيء يقتضي ان لا يكون المشبه زائدا على المشبه به فثبت المراد وهو تفضيل حسن كحل عين زيد
على حسن كحل عين الرجل وكذا معنى قولك ان تفضيل حسن الكحل الذي في عين زيد لان المتكلم اذا زعم زيادة
حسن الكحل في عين الرجل على حسن كحل عين زيد استحال ان يكون اسم التفضيل الواقع في الموصول بالنسبة الى حسن
حسن كحل عين زيد لانه لم يرض لمساواته فاذا المراد المعنى الطبيعي فقوله لا يتصور ان يكون معنى كلامه في المتن ايضا
على ما افاده ذكر لا يكون الا اذا حمل على زيادة حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين الرجل لان نفي زيادة حسن
كحل عين زيد يحتمل مساواته فلا يكون فيه المبالغة لكن المقصود المبالغة واذا كان معنى المثال الاول كما ذكرنا
تفضيل حسن كحل عين زيد حصل المطلوب وهو كون اسم التفضيل بمعنى قولنا في معنى الفعل فيحمل ولا تتغاير معاني
الفعل فانه قبل يلزم ما ذكرتم من اعمال اسم التفضيل بمعنى قولنا مارايت رجلا احسن ابوه او بمعناه مارايت
رجلا زاد حسن ابيه على حسنة ابوه ان قلتم به فلم لم يتنبه ابوه ان قلتم لكنه متنبه بالاتفاق
اجيب بان المراد من الفعل الذي اشتق هو منه لا ان تتفق فيتنبه ارتفاع الغاية في صورة التفضيل لان احسن
ليس بتفاضل زاد على حسنة بمعنى غلبة في الحسن فاذا ثبت ان المشروط بالمذكور تاثيرا حصل اسم التفضيل
في نفي العلم انه ان فقد شيء منه لا يلزم ان لا يكون في معناه فلما يحمل في الغاية وقاية قلت على تقدير التنازل
الحمل الاول لا يكون ايضا بمعنى الفعل فانا نقول اذا اعتبر في عين زيد الكحل منه في عين عمرو وقولنا ما حسن في عين

زيد الكحل منه في عين عمرو مثلا استلزم ذلك طردا وعكسا بحيث لا يمكن ان لا يكون له تاثير في كونه بمعنى الفعل
اجيب بانا انما اشترط الموصوف بالسبية لانه لو انتفى عنه الوصفية فيه لم توجد اولا بخلاف الصفات
الواقعة بعد النفي لانا اذا قلنا ما رايت رجلا احسن منه في عينها الكحل منه في عين زيد فانه لا يلزم من كونه عاملا لو قوعها في حيز النفي كونه عاملا لو قوعه في حيز النفي نقول
اذا النفي للوصوف الحقيقي وهو الكحل لم يتاثر النفي بالموصوف المذكور لانه قد يكون في الجنس ايضا ما هو عليه
ذا اللفظ فيكون فاعله مغرا فيكون الذي عند استعمال افعل التفضيل زيادة الفعل وعند استعمال الفعل
اصله فلا يكون بمعناه واما كونه السبب فضلا عما ينسب باعتباره فلان اسم التفضيل لما كان مرجع الضمير
لم يكن مفضلا في لابد لحمل التفضيل على شيء ويلزم ان يكون تفضيلا على نفسه لسبق المسبب فضلا اذا
قدر تعلقه بالفعل بخلاف قولنا ما رايت رجلا افضل منه ابدا لان اذا لا يبقى الوجه في كونه مفضلا اذا قدر تعلقه
به واشترط النفي لانه لو كان مثبتا لم يكن في الفعل الا تزكان قولنا رايت رجلا في عينه الكحل احسن
عين زيد معناه التشبيه وساواة الكحلين في الحسن بخلاف قولنا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد والكلام من الوجهين اما الكحل في المثال لم يكن مرفوعا بالفاعلية فكان مبتدا لانتفاء احتمال كونه
اخر لان احسن لا يصلح لان يكون مبتدا ولا لكونه المبتدا قبل صلوحه للابتداء سيتوه اخر لان الكحل خبر
مقدم على صحيح كونه احسن مبتدا ومنه على ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة ممتنع لكن الكلام انما هو في كون الكحل
مرفوعا بالفاعلية اذ يلزم من الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو ممتنع لصناعة وليتبر جزئه ومنه يا جنبي
وهو الكحل لانه على تقدير ان يكون مبتدا لا يكون معمولا لاحسن فيكون اجنبيا واذا قلنا ان منه متمم لمعناه
ويعتبر جزئه لان احسن منه باجمعه يعتبر المضاف والمضاف اليه وهما كلمة واحدة فلا يجوز الفصل بين اجزاء
الكلمة كذلك لا يجوز بين ما هو كلمة واحدة بخلاف الفصل بينهما بالكحل على تقدير ان يكون مبتدا واما اذا
كان مرفوعا بالفاعلية فلا يلزم الفصل بالاجنبي لانه لا يكون معمولا له والمعمول لا يكون اجنبيا فان قيل بناء
على تقدير كون الكحل مبتدا يقدم منه عليه حتى لا يلزم الفصل بالاجنبي ولا استهجان فاجاب قبل المعنى على تقدير
كونه احسن مبتدا رايت بانا اذا قضينا ووجدنا ارتفاع الكحل بالفاعلية ومعلوم جواز جعله عاملا قوة مثل هذا
التركيب فاذا قدم منه لا يتنبه حينئذ عاملا لتغيير التركيب واما ما اجاب المصنف شارح الكافية قوله ولو قدرت
منه لصح الضمير عائدا على غير مذكور غير مسدد بما ذكره من نية التاخير وهو جائز نحو ضرب زيد الجمال
اي رجوع الضمير الى غير المذكور لفظا ورسما في تخصص ضمائر الرب وهم بحيث حتى فلم يجز لان المسائل اي

منه او مفعولا ثانيا وقوله حين يظلم حال في وادي السباع والعامل فيه معنى التشبيه اقل صفة لعاديا
وقوله ركب فاعل لاقل وهو المراد بالاستشهاد بالبيت والجملة الفعلية اعني قوله اتوه صفة ركب والتاء
التوقف والتلبث وهو نصب على انه تمييز من اقل اي اقل توقفا او مفعول مطلق منه اتوه لانه نوع من
الاتيان اي متلبثين لشدة الخوف وقوله اخوف عطف على اقل او على ثانيا ان جعلت حالا قوله الا ماوة
الا الاستثناء مفرغ وما مصدرية اي ذكل وقت الاوقت وقاية الله الباري قوله سار يا منصوب بوقاية
وقيل حال من ضمير اخوف وقيل تمييز منه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب